

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم
الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد أحمد المومني
وعضوية القضاة السادة
محمد طلال الحمصي ، ناجي الزعبي، محمد البيرودي، محمد ارشيدات

المميز : شركة كونه وناجل - الأردن (اورينت للنقلات سابقاً).
وكلاؤها المحامون: رضا نعواس وعبدالله نعواس وشيرين
نعواس.

المميز ضدّهما:

- ١ - شركة نور للصناعات الكيماوية والهندسية.
- ٢ - مؤسسة نور للصناعات الكيماوية والهندسية.
وكيلهما المحامي نزار ديات.

بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٠ قدم هذا التمييز للطعن في القرار الصادر عن محكمة
استئناف حقوق عمان في الدعوى رقم (٢٠١٥/١٧٧٠٤) بتاريخ ٢٠١٥/١١/١١
والقاضي بفسخ القرار المستأنف الصادر عن محكمة بداية حقوق عمان في الطلب رقم
(٢٠١٣/١٦٤٣/ط) بتاريخ ٢٠١٥/١/٢٧ موضوعه رد الدعوى رقم ٢٠١٣/٣٠٠٥
(اعتراض الغير) لعدة مرور الزمن) ورد الطلب رقم (٢٠١٣/١٦٤٧/ط).

وإرجاء البت بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة إلى حين الفصل النهائي بالدعوى وإعادة الأوراق لمصدرها للسير بالدعوى الأصلية حسب الأصول وإجراء المقتضى القانوني.

وبتلخص سبب التمييز بما يلي :

١- أخطأت المحكمة بتطبيق مدة التقادم الطويل (١٥) سنة على هذه الدعوى اعتراض الغير بدلاً من تطبيق مدة التقادم القصير الخاصة بنشاط النقل البري (سنة واحدة) ذلك إن القانون لم يحدد مدة تقديم اعتراض الغير مقرونة ومرتبطة بمدد سقوط أصل الحق .

لهذا السبب طلب وكيل الممیزة قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز.

بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١٦ قدم وكيل المميز ضدها لائحة جوابية طلب نهايتها قبولها شكلاً ورد التمييز.

الق رار

بالتدقيق والمداولة نجد إن المعارضتان :-

١- شركة نور للصناعات الكيماوية والهندسية (ذ.م.م) المسجلة في سجل الشركات ذات المسؤولية المحددة لدى مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة بالرقم (٥٨٠٧) بتاريخ ٢٥/٧/١٩٩٩.

٢- مؤسسة نور للصناعات الكيماوية والهندسية / مؤسسة فردية لصاحبها المهندس جواد أحمد الخطيب بصفته الشخصية وبصفته مالك المؤسسة.

أقامتا هذه الدعوى لدى محكمة بداية حقوق عمان بمواجهة المعارض عليهم :-

١- شركة جواد الخطيب وشركاه للهندسة والمقاولات/ صاحبة الاسم التجاري مؤسسة نور للهندسة والمقاولات والتوريدات.

٢- شركة اورينت للنقلات.

٣- شركة الأردن الدولية للتأمين.

للاعتراض على قرار محكمة بداية حقوق عمان بالدعوى رقم (٢٠٠٥/٢٢٢٦) تاريخ ٢٠٠٩/٧/١٦ والمؤيد استثنافاً بموجب القرار رقم (٢٠١٠/٨٣٦٥) تاريخ ٢٠١٠/٥/٤ والمصدق تمييزاً بموجب القرار رقم (٢٠١١/٣١٤٠) تاريخ ٢٠١٢/٢/٢٣.

وأثناء السير بالدعوى تقدمت المعارض عليها الثانية (المستدعية) بالطلب رقم (٢٠١٣/ط/١٦٤٧) بمواجهة المعارضتان (المستدعي ضدتهما) لرد الدعوى لعدة مرور الزمن.

مؤسسة طلبها على سند من القول:-

أقامت المعارض عليها الأولى شركة جواد الخطيب وشركاه للهندسة والمقاولات مالكة الاسم التجاري (مؤسسة نور للهندسة والمقاولات والتوريدات) الدعوى الحقوقية رقم (٢٠٠٥/٢٢٢٦) فصل ٢٠٠٩/٧/١٦ ضد كل من المستدعية (شركة كونه وناجل/شركة اورينت للنقل سابقاً) وشركة الأردن الدولية للتأمين بتاريخ ٢٠٠٥/٨/٢١ تدعي فيها أنها تعاقدت على نقل مبادل حراري بوساطة المستدعية وأنه جرى تأمين على البضاعة لدى شركة التأمين المذكورة وأن المبادل الحراري قد أصيب بأضرار جسيمة مما ترتب عليه تلفه بسبب وقوع حادث خلال عملية النقل بتاريخ ٢٠٠٥/٧/٢٠ كما جاء في الصفحة (٦) من قرار محكمة البداية في الدعوى المذكورة الذي (تأييد استثنافاً وتمييزاً).

صدر قرار محكمة التمييز بتاريخ ٢٠١٢/٢/٣ الذي أيد حكم محكمة البداية والاستئناف وتضمن إلزام المستدعية وشركة التأمين بأن تدفع للمدعية المعارض عليها الأولى مبلغ (١٥٣,٨٦٠) يورو قيمة المبادل الحراري والرسوم والمصاريف النسبية والفائدة القانونية وقامت الجهة المستدعية بتنفيذ قرار المحكمة ودفعت للمدعية مبلغ (١٢٩,٤٩١) ديناراً أردنياً (حصتها من قرار الحكم) مقابل مخالصة وإبراء بتاريخ ٢٠١٢/٤/٢٤.

إن المهندس جواد أحمد الخطيب هو شريك في شركة نور للصناعات الكيماوية والهندسية ومفوض بالتوقيع عنها (المعارضة الأولى/ المستدعي ضدها الأولى) وهو أيضاً مالك المؤسسة الفردية نور للصناعات الكيماوية والهندسية ومفوض بالتوقيع عنها (المعارضة الثانية/المستدعي ضدها الثانية) وهو شريك في شركة جواد الخطيب وشركاه للهندسة

والمقاولات مالكة الاسم التجاري "مؤسسة نور للهندسة والمقاولات والتوريدات" (المعترض عليها الأولى/المدعية والمحكوم لها في الدعوى الأصلية) ومفوض بالتوقيع عنها.

وحيث أن الحادث المذكور وقع بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٥ وحيث إن الدعوى رقم (٢٠٠٥/٢٢٢٦) قد أقيمت بتاريخ ٢١/٨/٢٠٠٥ من قبل المعترض عليها الأولى وليس من قبل أي من المستدعي ضدهما بطبيعة الحال وحيث صدر قرار التمييز في تلك الدعوى بتاريخ ٢٣/٢/٢٠١٢ وحيث قدمت المستدعي ضدهما هذه الدعوى (اعتراض الغير) رقم (٢٠١٣/٣٠٠٥) بتاريخ ٢/١٠/٢٠١٣ تكون هذه الدعوى (اعتراض الغير) متقدمة وواجبة الرد في مواجهة المستدعية الناقل البري للبضاعة.

وبنتيجة المحاكمة أمام محكمة الدرجة الأولى أصدرت قرارها والمتضمن قبول الطلب ورد الدعوى لمرور الزمن وتضمنين المستدعي ضدهما الرسوم والمصاريف ومبلغ (١٠٠٠) دينار أتعاب محاماة.

لم يلقَ هذا القرار قبولاً من قبل المستدعيين (المدعين) فطعننا فيه استئنافاً لدى استئناف عمان التي قررت بقرارها رقم (٢٠١٥/١٧٧٠٤) تاريخ ١١/١١/٢٠١٥ عملاً بأحكام المادة (١٨٨/٣/٥) من قانون أصول المحاكمات المدنية قبول الاستئناف موضوعاً وفسخ القرار المستأنف وبذات الوقت رد الطلب رقم (٢٠١٣/١٦٤٧/ط) وإرجاء البت بالرسوم والمصاريف وأتعاب المحاماة إلى حين الفصل النهائي بالدعوى وإعادة الأوراق لمصدرها للسير بالدعوى الأصلية حسب الأصول وإجراء المقتضى القانوني.

لم تقبل الميزة شركة كونه وناجل الأردن (اورينت للنقلات سابقاً) بهذا القرار فطعننا فيه تمييزاً وتبلغها وكيل المميز ضدهما وتقدم بلائحة جوابية بتاريخ ٢٣/٣/٢٠١٦ وضمن المدعة القانونية.

وعن أسباب الطعن:-

وقبل الرد على سبب التمييز يجب أن تكون لائحة التمييز وأسباب الطعن واضحة ومحددة وخالية من الجدل وأن يبني الطاعن مدى مخالفة القرار المطعون فيه للقانون وذلك وفقاً لأحكام المادة (٥/١٩٣) من قانون أصول المحاكمات المدنية.

وللرد على سبب التمييز المتمثل بخطأ محكمة الاستئناف المتمثل في تطبيق مدة التقادم الطويل على هذه الدعوى.

وفي ذلك نجد إن المادة (٢٠٨) من قانون أصول المحاكمات المدنية نصت على (يبقى للغير الحق في الاعتراض على الحكم ما لم يسقط حقه بالتقادم) ومن الرجوع للمواد (٢٠٦-٢١٢) من ذات القانون:

نجد إن المستفاد منها أنها لم تتطرق إلى المدة التي يتوجب خلالها تقديم دعوى اعتراض الغير مما يعني أن التقادم الطويل أي الخمسة عشرة سنة هو الواجب التطبيق على دعوى اعتراض الغير.

بما أن المعترضين كانا قد تقدمنا بالدعوى رقم (٢٠١٣/٣٠٠٥) للاعتراض على قرار محكمة بداية حقوق عمان رقم (٢٠٠٥/٢٢٢٦) المكتسب الدرجة القطعية فإن مدة التقادم تبدأ من تاريخ اكتساب الحكم الدرجة القطعية وهو ٢٠١٢/٢/٢٣ وحيث أنهما تقدمنا بالدعوى رقم (٢٠١٣/٣٠٠٥) بتاريخ ٢٠١٣/١٠/٢ وبالنتيجة فإن الاعتراض محل الطعن مقدم خلال المدة القانونية والدعوى الاعتراضية ما تزال مسموعة مما يجعل من سبب الطعن غير وارد ويتعين رده.

أما بخصوص اللائحة الجوابية فإنه وفي ضوء ردنا على سبب الطعن ما يكفي للرد عليها فنحيل إليها تحاشياً للتكرار.

لهذا وتأسيساً على ما تقدم نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المطعون فيه وإعادة الأوراق لمصدرها.

قراراً صدر بتاريخ ١٢ محرم سنة ١٤٣٨ هـ الموافق ١٣/١٠/٢٠١٦م

برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو

نائب الرئيس

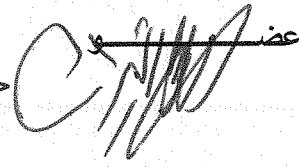
عضو

نائب الرئيس

عضو



عضو



رئيس الديوان

دقق / د.س



lawpedia.jo